

تحرير المسائل والأقوال

في أحكام صيام السنّة من شوال

((بحث فقهي))

قدم له : فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد حسن عبد الغفار (حفظه الله)

أعدّه : أبو عبد الله

محمد أنور محمد مرسال

مقدمة أساتذنا وشيخنا وحبينا فضيلة الشيخ

الإستاذ الدكتور : محمد حسن عبد الغفار (حفظه الله)

إن الحمد لله نحمد ونستعينه ، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ،
ومن سيئات أعمالنا ، من يهdy الله فلا مضل له ، ومن يضل فلا هادي له
، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد :
فإن صيام الستة من شوال كالسنة البعدية لرمضان ، كما أن شعبان كالسنة
القبلية لرمضان ، وهذه الأيام الستة أيام مباركات قال فيها النبي صلى الله
عليه وسلم : ((**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ
الدَّهْرِ**)) (١)

فهى من علامات صدق العبودية ، وقد تكون علامة من علامات قبول الله
لصيام رمضان ، بأن شكر الله له ، فمنحه زيادة على فريضته ، نافلةً
طيبةً ، وهى الأيام الستة من شوال ، يتعلق بها بعض الأحكام ولعل أشهرها
هل على المرء أن يصوم ما فاته من رمضان - بعذر - فيتم قضاء رمضان
أولاً ، ثم بعد ذلك يتبعه بصوم هذه الأيام الستة على ظاهر الحديث؟
أو له أن يقدم صيام الستة ، ثم بعد ذلك يقضى ما عليه من أيام رمضان ؟
لقول الله تعالى:

((**فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ**)) البقرة / ١٨٤

(١) - رواه مسلم (١١٦٤)

ولأن عائشه كانت تقضى في شعبان ، والنزاع فيها ظاهر ، والأولى والأكمل والأفضل للإنسان أن يتم صومه للفريضة أولاً ، ثم بعد ذلك يأتي بالنافله ، والمسأله اجتهاديه ، والخلاف فيها معتبر وقد قام أخى الفاضل الكريم فضيلة الشيخ / الأستاذ (محمد أنور مرسل) بذكر أهم وأشهر المسائل المتعلقة بصيام الأيام الستة من شوال فى بحثه ، وسَيَبِين لكم ما وصل اليه بعد تفصيل الخلاف (فى المسأله المشهوره وغيرها) من ترجيح ، ولامشاح فى الخلاف الفقهي المعتبر ، وهذا البحث فيه خير كثير ، يبين كيفية ارتباط النافله بالفريضة ، وكيف أن الله قد أنعم على عباده بعد الفريضة بهذه النافله ؛ من أجل أن يرتفعوا عند ربهم ، وتتكامل حسناتهم ، وترتفع عنده درجاتهم ، اللهم اجعلنا من المُخْلِصِينَ المُخْلِصِينَ الصادقين ، واجعلنا من المقبولين ، وأسأل الله أن يلهمنا وإياكم الطاعات بعد الطاعات ، والصالحات بعد الصالحات ، واعلموا أن الثبات على الخيرات قد يكون من أعظم علامات القبول عند الله .
وصلِ اللهم وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وكتبه / أبو عبد الله

أ.د (محمد حسن عبد الغفار)

مقدمة المصنف ((عفا الله عنه))

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له
وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، أما بعد :

صيام الأيام الستة من شوال من العبادات السنوية العظيمة ، والتي يتعلق بها
فضل كبير ، وهي منحة ربانية ، وعطية إلهية ، وهذه العبادة العظيمة يتعلق
بها الكثير من الأحكام المهمة ومنها :

حكمها ، وحكم تقديمها على قضاء رمضان ، وحكم التتابع فيها ، وحكم
الجمع بينها ، وبين قضاء رمضان - بنية واحدة - ، وحكم قضاء هذه الأيام
لمن فاتته إلخ

فكتبت هذا البحث في هذا الباب ، وحاولت قدر جهدي أن أحرر
مذاهب العلماء في الباب ، وهذا البحث يحتوي على مسائل :

المسألة الأولى :

ما حكم صيام الأيام الستة من شوال ؟

المسألة الثانية :

هل يجوز صومها في غير شوال ؟

ما أفضل شهر لصيام الأيام الستة؟

المسألة الثالثة :

هل صيام الأيام الستة في غير شوال يترتب عليه نفس الأجر؟

المسألة الرابعة :

هل يجوز تفريق صيام الأيام الستة من شوال، أو يشترط التتابع؟

المسألة الخامسة :

إذا كان تفريق صيام الأيام الستة من شوال يجوز ، فهل التتابع بعد العيد أفضل ، أو التفريق؟

المسألة السادسة :

في قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((كان كصيام الدهر))

((هل المقصود : ثواب صوم الدهر فرضًا أو نفلًا ؟))

المسألة السابعة : ((وهي من أهم وأشهر مسائل الباب))

وهل يجوز لمن عليه أيام قضاء من رمضان بعذر - كمريض

أو حائض - أن يصوم الأيام الستة قبل قضاء ما عليه؟

وذكرنا فيها دلائل العلماء ، وبَيَّنَّا القول المختار ، ودلائل وجوه اختياره

وترجيحه ، والجواب على دلائل المخالفين .

ثم عقدت فصلاً بعنوان :

((فصل في جملة من المسائل نذكرها باختصار))

وذكرت فيه :

هل يجوز أن يصوم قضاء رمضان بنية الأيام الستة من شوال؟

هل يجوز الجمع بين نية صيام الأيام الستة من شوال ، مع أيام البيض؟

من فاته صيام الأيام الستة من شوال بعذراً أو مرض ، هل يُشرع له القضاء؟ ويكون له نفس الأجر؟

ما هي ثمرات صيام الأيام الستة من شوال؟

((فإن يك صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان))^(١)

ورحم الله من بصرني بعبي إذ ((الدين النصيحة))^(٢)

(١) - صحيح : وهو من كلام ابن مسعود (رضي الله عنه) رواه أبو داود (٢١١٦)

وورد نحوه عن الصديق (رضي الله عنه)

(٢) - رواه مسلم : (٥٥) وأبو داود (٤٩٤٤) وغيرهما

((والمؤمن مرآة المؤمن))^(١)

هذا وأسأل الله أن يوفقني ويُنعم علي عبده المسكين بالوصول إلى مراده عز وجل ، وأن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفعني به والمسلمين ، إنه جواد كريم ، وهو بالإجابة كفيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

وصل اللهم وسلم وبارك على محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

وكُتبه : أبو عبد الله السكندري

محمد أنور محمد مرسال

الرابع من شوال (١٤٤١)

الموافق ٢٧ / مايو / ٢٠٢٠

(١) - حسن : رواه البخاري في (الأدب المفرد) (٢٣٨)

((أحكام ومسائل صيام الأيام الستة من شوال))

((المسألة الأولى)) :

((ما حكم صيام الأيام الستة من شوال ؟))

اتفق العلماء على مشروعية صيام الأيام الستة من شوال

واختلفوا في استحبابها مطلقاً على قولين :

((القول الأول)) :

يستحب صيام الأيام الستة من شوال

وهذا مذهب الجمهور .

به قال جمهور الحنفية ، وعليه عامة المتأخرين ^(١) ، والمالكية - بقيود - ^(٢)

والشافعية ^(٣) ، والحنابلة ^(٤)

(١) - بدائع الصنائع (٢ / ٥٨٦) ، البحر الرائق (٢ / ٢٧٨) ، رد المحتار (٣ / ٤٢١) ، وقلنا (جمهور الحنفية)

لأن من الحنفية من قال بکراهة التتابع كما سيأتي بيانه في حكم التتابع إن شاء الله .

(٢) - القوانين الفقهية (ص ٩٤) ، وسنذكر هذه القيود في مسألة حكم التتابع إن شاء الله

(ص ٢٧ - ٢٨)

(٣) - المجموع (٦ / ٤٢٧) ، نهاية المحتاج (٣ / ٢٩٣) ، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب (٢ / ٣٢١)

(٤) - المغني (٣ / ١٢٣) ، الشرح الكبير على المقنع (٧ / ٥١٨) ح ، كشاف القناع (٢ / ٤١٠) ، شرح منتهى

الإرادات (١ / ٤٥٩)

واستدلوا على ذلك :

عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنًا مِنْ شَوَالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ)) ^(١)

وجه الاستدلال :

هذا الأجر العظيم المُتَرَتَّبُ على هذا العمل يدل على استحبابه

((القول الثاني)) :

يكره صيام الأيام الستة من شوال .

وهذا قول منسوب للإمام أبي حنيفة - وفيه نظر - ^(٢) ، وهو مشهور عن

الإمام مالك ^(٣) ، وجماعة من السلف ^(٤) .

(١) - رواه مسلم (١١٦٤)

(٢) - فتح القدير (٢ / ٣٥٠) ، ونسبه إليه الشيخ جلال الدين التبراني في منظومته ، فقال في شرحها : ((يكره صوم الست من شوال متتابعًا ومتفرقًا عند أبي حنيفة)) انظر : (مجموع رسائل العلامة قاسم بن قُطُوبِغَا { رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال } (ص ٣٧٧ - ٣٧٨) ، وقد أنكره قاسم بن قُطُوبِغَا غاية الإنكار ، وانظر : رد المحتار (٣ / ٤٢١ - ٤٢٢) .

(٣) - الموطأ (كتاب الصيام) رقم (٦٠) في كتاب الصيام (ص ٢١٠)

مواهب الجليل (٣ / ٣٢٩) ، منح الجليل (٤ / ١٦ - ١٨) .

(٤) - ذكر الحافظ ابن رجب أن ممن قال بكرهتها : (الثوري ، وابن مهدي) انظر : لطائف المعارف

(ص ٢٩٦) .

واستدلوا على ذلك :

حتى لا يُلحق برمضان ما ليس منه ، لا سيما عند أهل الجهل (١)

قال يحيى :

وسمعت مالكا يقول في صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان :

((إنه لم ير أحداً من أهل العلم والفقهاء يصومها ، ولم يبلغني ذلك عن أحد

من السلف . وإنَّ أهل العلم يكرهون ذلك ، ويخافون بدعته ، وأن يُلحق

برمضان ما ليس منه أهلُ الجهالة والجفاء ، لو رأوا في ذلك رخصة عند

أهل العلم ، ورأوهم يعملون ذلك (٢)

((تنبيه)) :

وجه كثير من علماء المالكية قول الإمام مالك توجيهاً

مشهوراً ، وهو :

(١) - الموطأ (كتاب الصيام) رقم (٦٠) في كتاب الصيام ص ٢١٠ ، الاستذكار (٣ / ٢٦٠) ،

مواهب الجليل (٣ / ٣٢٩)

(٢) - الموطأ (كتاب الصيام) رقم (٦٠) في كتاب الصيام (ص ٢١٠) ، الاستذكار (٣ / ٢٦٠) ،

المقدمات والممهيات (٢ / ٦٥٦)

قال أبو الوليد الباجي المالكي في ((المنتقى على شرح الموطأ)) :

((قال مُطَّرِفٌ : إنما كره مالكٌ صيامها ؛ لئلا يُلْحِقَ أهلُ الجهل ذلك

برمضان ، وأما مَنْ رَغِبَ في ذلك لما جاء فيه فلم يَنْهَهُ ، والله أعلم

وأحكم))^(١) .

قال القاضي عياض المالكي في ((إكمال المعلم)) :

((قال شَيْبُوخُنَا : ولعلَّ مالكا إنما كره صومه على هذا ، وأن يعتقد من

يصومه أنه فرضٌ ، وأما مَنْ صامه على الوجه الذي أراد النبي عليه

السلام : فجائزٌ))^(٢)

قال أبو عبد الله الحطاب الرعيني في ((مواهب الجليل)) :

((كره مالك (رحمه الله) ذلك مخافة أن يلحق برمضان ما ليس منه أهلُ

الجهالة والجفاء ، وأما الرجل في خاصة نفسه فلا يكره له صيامها))^(٣)

(١) - المنتقى شرح الموطأ (٢ / ٧٦)

(٢) - إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم (٤ / ١٩٣)

(٣) - مواهب الجليل (٣ / ٣٢٩)

قال الزرقاني في شرحه على الموطأ ((شرح الزرقاني على الموطأ)) :

((صومها على ما أورده الشرع لا يُكره عند مالك))^(١) .

وقال : ((ويحتمل أنه كره وصل صومها بيوم الفطر ، فلو صامها أثناء

الشهر فلا كراهة))^(٢) .

((الترجيح)) :

الراجح - في نظري والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم - هو قول الجمهور :

يستحب صيام الأيام الستة من شوال .

برهان ذلك : حديث الباب :

عن أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم :

((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سَنًا مِنْ شَوَالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ))^(٣) .

(١) - شرح الزرقاني على موطأ مالك (٢ / ٢٦١) .

(٢) - المصدر السابق .

(٣) - رواه مسلم (١١٦٤) .

((الجواب على أدلة المخالفين))

الجواب على أدلة من قال بالكراهة :

استدلّالهم :

حتى لا يلحق برمضان ما ليس منه ، لا سيما عند أهل الجهل

((الجواب)) :

نتركه للإمام النووي - رحمه الله - حيث قال في المجموع :

((وأما قول مالك: (لم أر أحداً يصومها) فليس بحجة في الكراهة ؛ لأن

السنة ثبتت في ذلك بلا معارض فكونه (لم يرَ) لا يضر ، وقولهم :

((لأنه قد يخفى ذلك فيعتقد وجوبه)) ضعيف لأنه لا يخفى ذلك على

أحد ، ويلزم على قوله : إنه يكره صوم عرفة ، وعاشوراء ، وسائر

الصوم المندوب إليه ؛ وهذا لا يقوله أحد))^(١)

وكما قال الهيثمي : واعتقاد الوجوب بالندب لا يفسد ، بل يؤكدُه^(٢)

(١) - المجموع بشرح المذهب (٦ / ٤٢٧) .

(٢) - تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٤) .

عذر الإمام مالك (رحمه الله) فيما قاله :

قد ذكر العلماء أعمارًا للإمام مالك لاختياره هذا القول ، ومن هذه الأعذار :

أ - لم يبلغه الحديث .

ب - أو لم يثبت الحديث عنده .

ج - أو أنه وجد العمل على خلافه ^(١) .

إشكالان :

الإشكال الأول : هل يمكن أن يخالف مذهب مالك مذهب المالكية ؟

الإشكال الثاني : قد يُقال : الحديث لا دلالة فيه على فضيلة صيام الأيام

الست من شوال لأنه شبهها بصيام الدهر ، وصيام الدهر مكروه ؟ ^(٢)

((الجواب عن الإشكال الأول باختصار شديد)) :

نعم ، قد يحدث هذا في بعض المسائل ؛ لأن المذهب الفقهي (عمومًا)

ينسب لإمامه على جهة الخصوص ؛ تأسيسًا وتشريفًا ، وإلا فالمذهب هو

(١) - انظر لهذه الأعذار : الاستذكار (٢٦١ / ٣) ، بداية المجتهد (٧١ / ٢)

شرح الزرقاني (٢٦٨ / ٢) ، التاج والأكليل (٣٣٠ / ٣)

(٢) - المغني (١٢٣ / ٣) ، وكشاف القناع (٤١١ / ٢)

نتاج علمي لمجهودات الكثير من العلماء على مدار قرون ما بين تصنيف ،
وتحرير ، وتنقيح ، وتهذيب واختصار ، وتخريج للفروع على الأصول ،
وتخريج المسائل الحادثة المستجدة على وفق أصول المذهب إلخ ، فقد
تحدث المخالفة في بعض المسائل

وهنا الإمام مالك - رحمه الله - قال بالكراهة سدا للذريعة ، والمالكية لما
انتفت عندهم الذريعة - التي استدلت بها الإمام - فقالوا بالجواز .

((الجواب عن الإشكال الثاني)) :

إنما كره صوم الدهر - على قول من يقول بكراهته - ^(١) لما فيه من المشقة
والضعف ، وَشِبْهُ التَّبْتُلِ المنهي عنه . والتشبيه هنا في حصول العبادة
على وجه لا مشقة ولا ضعف فيه ، فانتفت المفسدة التي كره لها صوم
الدهر ^(٢)

قلتُ : وعندي وجه آخر ، وهو :

تشبيه الشيء بالشيء لا يلزم منه التساوي معه من كل وجه . ولهذا نظائر

(١) - صوم الدهر مكروه عند (الحنفية ، وهو قول لبعض المالكية ، وقول عند الشافعية ، وقول لبعض

الحنابلة) انظر : فتح القدير (٢ / ٢٥٠) ، القوانين الفقهية (ص ٩٤) ، الذخيرة (٢ / ٥٣٢)

المجموع (٦ / ٣٨٩) ، والإنصاف (٣ / ٢٤٢) .

(٢) - انظر المغني (٣ / ١٢٣) ، وكشاف القناع (٢ / ٤١١) ، شرح منتهى الإرادات (١ / ٤٥٩) .

كثيرة في الشرع ، ومنها :

عن أبي سعيد - رضي الله عنه - ((أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ { قُلْ هُوَ اللَّهُ }
أَحَدٌ يُرَدِّدُهَا ، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَ
ذَلِكَ لَهُ ، وَكَانَ الرَّجُلُ يَتَقَالُّهَا - أي : يراها قليلة - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ((وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)) (١) .

عن أبي الدرداء - رضي الله عنه - عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

((أَيْعِزُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَقْرَأَ فِي لَيْلَةٍ ثُلُثَ الْقُرْآنِ ؟ قَالُوا : وَكَيْفَ يَقْرَأُ ثُلُثَ

الْقُرْآنِ . قَالَ : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ)) (٢)

ومعلوم أن قوله صلى الله عليه وسلم : ((... تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ))

المراد : في الجزاء ، لا في الإجزاء .

وللمسألة نظائر متنوعة في النصوص الشرعية تدل على المراد ، ونكتفي

بما ذكرناه حتى لا نتشعب بعيداً عن أصل الموضوع ... وبالله التوفيق .

(١) - رواه البخاري (٦٦٤٣) .

(٢) - رواه مسلم (٨١١) .

((المسألة الثانية)) :

((ما هو أفضل شهر لصيام الأيام الستة عند العلماء ؟))

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال :

((القول الأول)) :

يستحب صومها في غير شوال .

وهذا مذهب الإمام مالك ^(١) .

واستدل على ذلك :

بنفس الدليل السابق ، وإنما استحب صومها في غير شوال جمعاً بين

المصلحتين ^(٢) : مصلحة صوم الأيام الستة ، ومصلحة عدم اختلاطها

بالفرض (كما سبق ذكره) .

((القول الثاني)) :

يستحب صومها في عشر ذي الحجة . وهذا قول بعض المالكية ^(١) .

(١) - مواهب الجليل (٣ / ٣٢٩) .

(٢) - المصدر السابق .

((القول الثالث)) :

الأفضل أن يأتي بها متفرقات في الحول .

وهذا قول بعض الحنفية ^(٢) .

((القول الرابع)) :

صومها يكون في شوال .

وهذا مذهب الجمهور: به قال بعض الحنفية ^(٣) ، والشافعية ^(٤)

والحنابلة ^(٥)

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

((مَن صام رمضان ، ثُمَّ أتبعه ستًّا من شوال ، كان كصيام الدَّهر)) ^(٦)

(١) - حاشية الصاوي على الشرح الصغير (١٢٦ / ٢) ، ضوء الشموع (١ / ٣٦٣ - ٦٣٧) .

(٢) - مجموع رسائل العلامة قاسم بن قُطوبغا (رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال)

{ ص ٣٨٤ } ،

(٣) - المصدر السابق (ص ٣٨٥)

(٤) - تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٣) ، نهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩) ، حاشية الشرقاوي (٢ / ٣٢٣) .

(٥) - الإنصاف (٣ / ٣١٠) ، كشف القناع (٢ / ٤١١) .

(٦) - رواه مسلم (١١٦٤)

وجه الاستدلال :

ظاهر الخبر^(١) ، وفيه تخصيص شوال ، فكان هو المراد ، وإلا لم يكن لخصوصية ستة شوال معنى^(٢) .

الدليل الثاني :

لأن شهر شوال ألحق بفضيلة رمضان ؛ لكونه حريمه ، لا لكون الحسنه بعشرة أمثالها^(٣)

((الترجيح)) :

الراجح - في نظري والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم - هو : قول الجمهور .

برهان ذلك :

ظاهر الحديث . كما سبق

- واعلم أن ترجيح هذه المسألة يتعلق بمسألة ، وهي :

هل صوم شوال يترتب عليه أجر شهرين فريضة أم نافلة ؟

وسياتي الكلام على هذه المسألة إن شاء الله .

(١) - كشف القناع (٤١١ / ٢) ، والإنصاف (٣١٠ / ٣) .

(٢) - تحفة المحتاج (٥٠٣ / ٣) ، نهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣ / ٣) .

(٣) - الإنصاف (٣١٠ / ٣) .

((المسألة الثالثة)) :

((هل صيام الأيام الستة في غير شوال يترتب عليه نفس الأجر ؟))

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

((القول الأول)) :

يحصل الثواب المذكور في الحديث ، لمن صام في شوال أو في غيره .
وهذا مقتضى قول بعض الحنفية ^(١) ، وهو مذهب مالك ^(٢) ، وعليه المالكية ^(٣)

واستدلوا على ذلك :

يحصل الثواب المقصود في غير شوال ؛ لأن الحسنة بعشر أمثالها
فَيُشْرَعُ التَّأخيرُ جمعٌ بين المصلحتين ^(٤) : (مصلحة صوم الأيام الستة
ومصلحة عدم اختلاطها بالفرض كما سبق ذكره) ^(١) .

(١) - قاسم بن قطلوبغا الحنفي (تحرير الأقوال ص ٣٨٤) وهو مقتضى مذهبهم ؛ لأن بعض الحنفية قال باستحباب صومها متفرقة في الحول .

(٢) - مواهب الجليل (٣ / ٣٢٩) .

(٣) - مواهب الجليل (٣ / ٣٣٠) .

(٤) - مواهب الجليل (٣ / ٣٣٠) .

((القول الثاني)) :

الفضل المذكور في الحديث خاص بشوال .

وهذا مذهب بعض الحنفية ^(٢) ، والشافعية (على تفصيل) ^(٣) ، وهو مذهب الحنابلة ^(٤) .

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ)) ^(٥)

وجه الاستدلال :

ظاهر الخبر ^(٦) ، وفيه تخصيص شوال ، فكان هو المراد ، وإلا لم

يكن لخصوصية ستة شوال معنى ^(٧)

(١) - انظر (ص ١١) وما بعدها .

(٢) - قاسم بن قطلوبغا الحنفي (تحرير الاقوال ص ٣٨٥) .

(٣) - تحفة المحتاج (٥٠٣ / ٣) ، ونهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣) ، حاشية الشرقاوي (٣٢٣ / ٢)
والتفصيل الذي عندهم (أن صيام رمضان وست من شوال يعدل أجر السنة فريضة ، ولو صامه في
غير شوال يُحسب له نفلاً) .

(٤) - كشاف القناع (٤١١ / ٢) ، والإنصاف (٣١٠ / ٣) .

(٥) - رواه مسلم (١١٦٤) .

(٦) - كشاف القناع (٤١١ / ٢) ، والإنصاف (٣١٠ / ٣) .

(٧) - تحفة المحتاج (٥٠٣ / ٣) ، ونهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣ / ٣) .

الدليل الثانى :

لأن شهر شوال ألحق بفضيلة رمضان ؛ لكونه حريمه ، لا لكون
الحسنة بعشرة أمثالها (١) .

((الترجيح)) :

الراجح - فى نظرى والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم إن كان صواباً فمن الله ،
وإن كان خطأً فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان - :

أن الفضل يتعلق بشوال خاصة : فىكون صيام الأيام الستة من شوال يعدل
صيام شهرين فريضة ، وصيام غيره من الشهور كنافلة . وهذا موافق
لقول الشافعية .

برهان ذلك :

ظاهر الحديث ، وتخصيص شوال بالذكر

وسياتى الكلام على معنى ((**كان كصيام الدهر**)) فى مبحث مستقل إن

شاء الله .

(١) - الإنصاف (٣ / ٣١٠) .

((الجواب على أدلة المخالفين)) :

إستدلالهم :

بأن الثواب المقصود يحصل في غير شوال ؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها ، فيُشرع التأخير جمعًا بين المصلحتين

((الجواب من وجوه)) :

الوجه الأول :

هذا القول مخالف لظاهر الحديث الذي فيه التنصيص على شوال .

الوجه الثاني :

لو كان الصيام له نفس الفضل في شوال وغيره ، لكان هذا أيسر على المكلف لزيادة سعة الوقت ، ولو كان هذا هو المقصود لَمَا حَصَّ النبي صلى الله عليه وسلم شهر شوال بالذكر ، ولترك الأمر تيسيرًا على الأمة . وما بعثه الله عز وجل إلا ميسرًا ، فأنى لمن بُعث ميسرًا أن يُحجر واسعًا (صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ونفسي) .

الوجه الثالث :

قولهم : يشرع التأخير جمعًا بين المصلحتين .

نقول : إنما المصلحة فيما ورد في النص

وبالله التوفيق .

((المسألة الرابعة)) :

((هل يجوز تفريق صيام الأيام الستة من شوال ، أو يشترط التتابع ؟))

اتفق العلماء على مشروعية تفريق صيام الأيام الستة من شوال ^(١) .

- واختلفوا في حكم التفريق على قولين :

((القول الأول)) :

تفريق صيام الأيام الستة من شوال أفضل من التتابع ، ويكره التتابع .

وهذا قول بعض الحنفية (أبي يوسف) ^(٢) .

واستدلوا على ذلك :

حتى لا يختلط الفرض بالنفل .

(١) - رد المحتار (٤٢١ / ٣) ، المجموع بشرح المذهب (٤٢٧ / ٦) ، نهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣) ،

المغني (١٢٣ / ٣) ، كشف القناع (٤١٠ / ٢) ، شرح منتهى الإرادات (٤٥٩ / ١) .

(٢) - تحرير الأقوال ص ٣٨١ ، ورد المحتار (٤٢٢ / ٣) .

((القول الثاني)) :

يجوز تفريق صيام الأيام الستة من شوال . وهذا مذهب الجمهور :

به قال : الحنفية ^(١) ، والشافعية ^(٢) ، والحنابلة ^(٣)

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

عن أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم :

((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ)) ^(٤)

وجه الاستدلال :

الحديث ورد بها مطلقاً من غير تقييد ^(٥) .

(١) - رد المحتار (٤٢١ / ٣) .

(٢) - المجموع بشرح المهذب (٤٢٧ / ٦) ، نهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣) حاشية الشرقاوي (٣٢١ / ٢)

(٣) - المغني (١٢٣ / ٣) ، كشف القناع (٤١٠ / ٢) ، شرح منتهى الإرادات (٤٥٩ / ١) .

(٤) - رواه مسلم (١١٦٤) .

(٥) - المجموع بشرح المهذب (٤٢٧ / ٦) ، نهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣) ، المغني (١٢٣ / ٣) .

الدليل الثاني :

لأن فضيلتها لكونها تصير مع الشهر (رمضان) ستة وثلاثين يومًا .
والحسنة بعشر أمثالها ، فيكون ذلك كـ ثلاثمائة وستين يومًا ، وهو
السنة كلها . فإذا وُجِدَ ذلك في كل سنة كان كصيام الدهر كله .
وهذا المعنى يحصل مع التفريق ^(١)

((الترجيح)) :

الراجح - في نظري - هو قول الجمهور:
بجواز تفريق صيام الستة من شوال .

برهان ذلك :

ما سبق ذكره من الأدلة .

وأما الجواب عن أدلة المخالف :

فقد سبق الرد عليها في المسائل السابقة.....

وبالله التوفيق .

(١) - المغني (٣ / ١٢٣) .

((المسألة الخامسة)) :

إذا كان تفريق صيام الأيام الستة من شوال يجوز

((فهل التتابع بعد العيد مباشرة أفضل ، أو التفريق أفضل ؟))

اختلف العلماء في هذه السألة على أقوال :

((القول الأول)) :

يكره تتابع الصيام عقب رمضان مباشرة .

وهذا مذهب المالكية^(١) . وهذه الكراهة عند المالكية بشروط^(٢)

واستدلوا على ذلك :

حتى لا يختلط الفرض بالنفل ، وحتى لا يُعتقد وجوبه^(٣) .

وعندهم الصوم من أوسط الشهر (شوال) أفضل من أوله^(٤) .

وهذه الكراهية عند المالكية مقيدة بأشياء ، وهي :

أ - يوصلها في نفسها وبالعيد .

(١) - مواهب الجليل (٣ / ٣٣٠) ، الشرح الصغير على أقرب المسالك (٢ / ١٢٦) .

(٢) - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١ / ٥١٧) الشرح الصغير على أقرب المسالك (٢ / ١٢٦)

ضوء الشموع (١ / ٦٣٧) .

(٣) - فقه العبادات على المذهب المالكي (ص ٣٢٣) ح

(٤) - مواهب الجليل (٣ / ٣٣٠) .

ب - يعتقد سنيها لرمضان ، كالرواتب البعدية

ج - أن يظهرها مُقْتَدَى به ؛ لئلا يُعْتَقَد وجوبها ^(١)

((تنبيه)) : عند المالكية الكراهية مقيدة بالقيود المذكورة ، إذا انتفى

منها قيد انتفت الكراهة ^(٢) .

((القول الثاني)) :

يكره التتابع بعد الفطر مطلقاً .

وبه قال طائفة من السلف، فهو مروى عن : معمر، وعبد الرزاق ^(٣)

وعطاء ^(٤) ، وهذا قول عند الحنفية ^(٥) ، وقال به أبو يوسف ^(٦) .

(١) - الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (١ / ٥١٧) الشرح الصغير على أقرب المسالك (٢ / ١٢٦) ضوء الشموع (١ / ٦٣٧) .

(٢) - الشرح الصغير على أقرب المسالك (٢ / ١٢٦) .

(٣) - مصنف عبد الرزاق (٧٩٢٢) (باب صوم الستة بعد رمضان) (٤ / ٣١٦) .

(٤) - لطائف المعارف (ص ٢٩٧)

(٥) - رد المحتار (٣ / ٤٢١) .

(٦) - البحر الرائق (٦ / ١٣٣) ، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق (٤ / ١٢٨) .

تحرير الأقوال ص ٣٧٩ ، رد المحتار (٣ / ٤٢١) ، وقد اختلف في فهم النقل عن أبي يوسف : فمن الحنفية من قال الكراهة عنده محمولة على (صوم يوم العيد مع التتابع) ، والأقرب أنه يكره التتابع حتى لو فصل الصيام بفطر يوم العيد . انظر: تحرير الأقوال (ص ٣٨١) ، ورد المحتار (٣ / ٤٢٢) .

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

لأنه لا يُؤمّن أن يعدّ ذلك من رمضان ^(١) .

الدليل الثاني :

لأنّها أيام أكل وشرب ^(٢) .

– وعند أصحاب هذا التعليل ، يقولون :

يُصام ثلاثة أيام قبل أيام البيض أو بعدها ^(٣) .

((القول الثالث)) :

يجوز التتابع ، ولا بأس به ، وهذا هو الأصح في مذهب الحنفية ^(٤)

(٤)

واستدلوا بظاهر الحديث .

((مَن صام رمضان ، ثُمَّ أتبعه ستًّا من شوال ، كان كصيام الدَّهر)) ^(٥)

(١) – رد المحتار (٣ / ٤٢١) .

(٢) – وهذا دليل من معمر ، وعبد الرزاق (رحمهما الله)

(٣) – مصنف عبد الرزاق (٧٩٢٢) (باب صوم الستة بعد رمضان) (٤ / ٣١٦) .

(٤) – تحرير الأقوال ص ٣٨٦ ، رد المحتار (٣ / ٤٢١) .

(٥) – رواه مسلم (١١٦٤) .

((القول الرابع)) :

يستحب التتابع بعد الفطر مطلقًا .

وهذا مذهب الشافعية^(١) ، والحنابلة^(٢) ، وعندهم (الحنابلة) التتابع هو الأولى^(٣) .

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

أن التتابع بعد الفطر مباشرة فيه المبادر للعبادة ، والمسارعة في الخيرات^(٤) ، وهذا محمود .

الدليل الثاني :

ولما في التأخير من الآفات والعوارض والشواغل^(١) .

(١) - المجموع بشرح المهذب (٤٢٧ / ٦) ، كنز الراغبين (٩٧ / ٢) ، تحفة المحتاج (٥٠٤ / ٣)

ونهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣) ، مغني المحتاج (١٩٧ / ٢ - ١٩٨) ، حاشية الشرقاوي (٣٢١ / ٢) .

(٢) - الإنصاف (٣١٠ / ٣) ، شرح منتهى الإرادات (٤٥٩ / ١) .

(٣) - شرح منتهى الإرادات (٤٥٩ / ١) .

(٤) - المجموع بشرح المهذب (٤٢٧ / ٦) ، كنز الراغبين (٩٧ / ٢) ، تحفة المحتاج (٥٠٤ / ٣)

ونهاية المحتاج (٢٣٩ / ٣) ، مغني المحتاج (١٩٧ / ٢ - ١٩٨) ، حاشية الشرقاوي (٣٢١ / ٢)

الإنصاف (٣١٠ / ٣) .

الدليل الثالث :

عن أبي هريرة (رضي الله عنه) مرفوعًا :

((من صام ستة أيام من الفطر متتابعة فكأنما صام سنة))^(٢)

((القول الخامس)) :

هما سواء ، فلا فرق بين أن يتابعها ، أو يفرقها في الشهر كله .

وهذا قول وكيع^(٣) ، وهو قول أحمد^(٤)

لأن حديث الباب ورد مطلقًا ، من غير تقييد

((الترجيح)) :

الراجح - في نظري - أن المسألة فيها تفصيل على ما يلي :

(١) - ونهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩) ، مغني المحتاج (٢ / ١٩٧ - ١٩٨) .

(٢) - حديث منكر : رواه الطبراني في الأوسط (٧٦٠٧)

(٣) - لطائف المعارف (ص ٢٩٧)

(٤) - مسائل الإمام أحمد (رواية ابنه عبد الله) مسألة رقم (٧٢٢) ، لطائف المعارف (ص ٢٩٧)

أ - إن كان الصائم عليه قضاء من رمضان ، وكان قادرًا على الجمع بين صوم القضاء ثم صوم الستة من شوال : فهذا الأولى في حقه أن يبدأ بالفرض لأنه أولى بالعناية ، وخروجًا من الخلاف .

ب - وإن كان لا يستطيع الجمع بين القضاء وصيام الأيام الستة من شوال في شهر شوال - كالمرأة التي عليها أيام حيض كثيرة مثلاً - فهذا الأفضل في حقه أن يبدأ بالتطوع ، ويؤخر الفرض ؛ لأنه موسع .

ب - ومن لم يكن عليه قضاء : فالأولى والمستحب أن يتابع : فيصوم الأيام الستة من شوال عقب الفطر ، ما لم يترتب على ذلك تفويت مصلحة أعظم ؛ لأن هذا فيه مسارعة للخيرات . وهذا قريب من قول الشافعية ، والحنابلة .

برهان ذلك :

قوله في الحديث ((**وأتبعه بست من شوال**)) والمتابعة ظاهرها التوالى

وأما الجواب عن أدلة المخالف :

فقد سبق الرد عليها في المسائل السابقة

وبالله التوفيق .

((المسألة السادسة)) :

في قول النبي صلى الله عليه وسلم : ((كان كصيام الدهر))

((هل المقصود : ثواب صوم الدهر فرضاً أم نفلاً ؟))

اختلف العلماء في المقصود بـ (الدهر) :

هل هو ثواب الفرض أم النافلة ؟

((القول الأول)) :

من صام رمضان ، ثم أتبعه بست من شوال كُتِبَ له ثواب صوم

الدهر (السنّة) فرضاً ، وهذه خصوصية لشوال دون غيره من

الشهور .

تحرير المسائل والأقوال في أحكام صيام الستة من شوال

وهذا مذهب الشافعية^(١) ، والحنابلة^(٢) .

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

عن أبي أيوب الأنصاري رضى الله عنه قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم :

((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ))^(٣) .

وجه الاستدلال :

تخصيص شوال بالذكر ، ولو كان الأمر عامًا في كل الشهور لما كان لخصوصية شوال معنى ؛ إذ من صام مع رمضان ستة غيرها (غير شوال) يحصل له ثواب الدهر لما تقرر أن الحسنه بعشر

(١) - تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٣) ، نهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩) ، وحاشية الشرقاوي (٢ / ٣٢٣)

وعند الشافعية لو صامها في شوال كُتِبَ له ثواب صوم الدهر فرضًا ، ولو صامها في غير شوال كُتِبَ له ثواب صوم الدهر نفلًا .

(٢) - كشف القناع (٢ / ٤١٠) .

(٣) - رواه مسلم (١١٦٤) .

أمثالها ^(١) ، فدل التخصيص أن صومها في شوال يعدل صوم الدهر
فرضًا ، وصومها في غيره يعدل صومها نفلًا .

**قلتُ : على وفق هذا القول ، يكون الصيام في شوال مقدمًا من
جهتين :**

أ- من جهة التعجيل .

ب - من جهة الوقت .

الدليل الثاني :

شوال ألحق بفضيلة رمضان لكونه حريمه ، لا لكون الحسنه بعشرة
أمثالها ^(٢) .

((القول الثاني)) :

أنها تعدل صوم النافلة ، ولا خصوصية لشوال في الباب ؛ وإنما
المراد العدد ، لا الخصوصية .

وهذا قول بعض الحنفية ^(١) ، والمالكية ^(٢) .

(١) - تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٣) ، نهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩) ، كشف القناع (٢ / ٤١١) .

(٢) - الإنصاف (٣ / ٣١٠) .

ويُسْتَدَلُّ لَهُمْ :

بأن الحسنة بعشر أمثالها ، وهذا الفضل في شوال وغيره .

- وحملوا التعيين (المذكور في الحديث بذكر شوال) على التخفيف

في حق المكلف ؛ لاعتياده الصيام لا لتخصيص حكمها بذلك (٣) .

ولذلك استحَبَّ بعض المالكية صومها في ذي الحجة وجعله أفضل

من الصوم في شوال (٤) .

قلت : على وفق هذا القول يكون الصيام في شوال أفضل من جهة

واحدة فقط وهي :

أ- جهة التعجيل .

((الترجيح)) :

الراجح - في نظري والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم ، إن كان صوابًا فمن

الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان - :

أن صيام رمضان وإتباعه بست من شوال يعدل أجر صوم الدهر فريضة .

(١) - مجموع رسائل العلامة قاسم بن قُطُوبغَا (رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال)

{ ص ٣٨٤ } .

(٢) - مواهب الجليل (٣ / ٣٣٠) .

(٣) - المصدر السابق .

(٤) - مواهب الجليل (٣ / ٣٢٩) .

برهان ذلك :

ما سبق ذكره من الأدلة ، ويؤيده :

أ - لو كان الصيام له نفس الفضل في شوال وغيره ، لكان هذا أيسر على المكلف لزيادة سعة الوقت ، ولو كان هذا هو المقصود لَمَا خَصَّ النبي صلى الله عليه وسلم شهر شوال بالذكر ، ولترك الأمر تيسيرًا على الأمة ، وما بعثه الله عز وجل إلا ميسرًا ، فأنى لمن بُعث ميسرًا أن يُحجر واسعًا؟! صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي ونفسي !!

ب - ولأن حرم الشيء قد يكون له حكم مختلف عن غيره ؛ إذ

المجاور قد يأخذ حكم المجاور ، والله أعلم

وبالله التوفيق ...

((المسألة السابعة)) :

((وهل يجوز لمن عليه أيام قضاء من رمضان بعذر- كمريض أو حائض - أن يصوم الأيام الستة قبل قضاء ما عليه ؟))

هذه المسألة فرع على أصل ، وهو :

((هل يجوز صيام التطوع قبل قضاء رمضان ؟))

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

((القول الأول)) :

يجوز التطوع قبل قضاء أيام رمضان .

وهذا مذهب الحنفية^(١) ، وهو ظاهر صنيع جماعة من متأخري الشافعية^(٢)

وهو رواية في مذهب أحمد ، وصوبها بعض الحنابلة^(٣)

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت :

((كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا

فِي شَعْبَانَ)) (٤)

(١) - بدائع الصنائع (٢ / ٦٥٨) ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق (٦ / ٢٣٩) ، حاشية ابن عابدين (٢ / ٤٢٣) .

(٢) - تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٣) ، مغني المحتاج (٢ / ١٩٧) ، وقلنا : (ظاهر صنيع) لأن هذه المسألة ليس فيها تصريح - فيما أعلم - في الأقوال ، فقد قال الهيثمي في التحفة ((وقضية المتن ندبها حتى لمن أفطر رمضان وهو كذلك إلا فيمن تعدى بفطره)) تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٣) ، وقال الشربيني : ((قضية إطلاق المصنف استحباب صومها لكل أحد ، سواء أصام رمضان أم لا ، كمن أفطر لمرض أو صباً أو كفر ، أو غير ذلك ، وهو الظاهر كما جرى عليه بعض المتأخرين)) مغني المحتاج (٢ / ١٩٧) ، بينما يصرح بعضهم بالكراهة حيث قال الشيخ زكريا الأنصاري (({ والمكروه } ومنه (والتطوع بصوم وعليه فرض) تحفة الطلاب (٢ / ٣٢٤) مع حاشية الشرقاوي .

(٣) - المغني (٣ / ١٠٤) ، والإنصاف (٣ / ٣١٦) .

(٤) - رواه البخاري : (١٨٤٩) ، ومسلم (١١٤٩) .

وجه الاستدلال :

أنَّ أمنا عائشة - رضى الله عنها - من خيرة نساء العالمين ، ومن أحرصهن على طاعة الله والاجتهاد فيها ، فهل يمكن أن يُتصور أن عائشة - رضى الله عنها - كانت لا تصوم الستة أيام شوال ، ولا يوم عرفة وعاشوراء؟!!

وهل يُظن أنها لا تتطوع في هذه الأيام الفاضلة بالصيام ، ولا في غيرها من الأيام المسنونة؟!!

((الجواب)) : بلا شك ، كانت تتطوع

الدليل الثانى :

أنَّ قضاء رمضان عبادة تتعلق بوقت موسع (واجب موسع) فلا يمنع من التطوع ، كالصلاة يُتطوع في أول وقتها ، والأمر بالقضاء مطلق ^(١) .

قال تعالى :

((فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ))

{ البقرة / ١٨٤ }

(١) - بدائع الصنائع (٢ / ٦٥٨) ، المغني (٣ / ١٠٤)

وقد أجمع العلماء على أن قضاء رمضان واجب موسع .

قال ابن بطال في شرح البخاري :

((وأجمع أهل العلم على أن من قَضَى ما عليه من رمضان في

شعبان بعده ، أنه مؤدّ لفرضه ، غير مفرّط))^(١)

وفى القاعدة :

((الواجب الموسّع يجوز الاشتغال بالتطوع من جنسه قبل الاشتغال به))^(٢)

((القول الثاني)) :

يكره التطوع قبل قضاء أيام رمضان

وهذا قول المالكية^(٣) ، وبعض متقدمي الشافعية^(٤) ، وبعض

متأخريهم^(٥) .

واستدلوا على ذلك :

(١) - شرح ابن بطال على صحيح البخاري (٧٩ / ٤) .

(٢) - قواعد ابن رجب (ص ١٣) القاعدة رقم : (١١)

(٣) - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٩٦ / ٥) ، مواهب الجليل (٣ / ٣٣٣ - ٣٣٤)

الشرح الصغير على أقرب المسالك (١٢٩ / ٢) .

(٤) - تحفة المحتاج (٣ / ٥٠٣) ، نهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩) ، حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب

(٢ / ٣٢٤ - ٣٢٥) .

(٥) - شرح تحرير تنقيح اللباب (٢ / ٣٢٤) مع حاشية الشرقاوي

بأنه يلزم من ذلك تأخير الواجب . والواجب مقدم ^(١) ، وهو أهم من التطوع ؛ ولذلك يكره الانشغال بالتطوع قبل أداء الفرض

((القول الثالث)) :

يَحْرُمُ التَّطَوُّعُ قَبْلَ قِضَاءِ رَمَضَانَ .

وهذه رواية في مذهب أحمد ، وهي المذهب عند الحنابلة ^(٢) .

واستدلوا على ذلك بأدلة :

الدليل الأول :

عن أبي أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

((من صام رمضان ، ثم أتبعه ستاً من شوال ، كان كصيام الدهر)) ^(٣)

وجه الاستدلال :

تعليق الأجر المذكور على صوم رمضان كاملاً ، وإتباعه بست من شوال .

والقاعدة :

(١) - الشرح الصغير على أقرب المسالك (١٢٩/٢).

(٢) - المغنى (١٠٤ / ٣) الإنصاف (٣١٦ / ٣) ، كشف القناع (٤٠٦ / ٢) ، شرح منتهى

الإرادات (٤٥٦ / ١)

(٣) - رواه مسلم : (١١٦٤) .

((الحكم إذا عُلق بشرط دل على انتفائه فيما عداه))^(١).

الدليل الثاني :

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

((من أدركَ رمضانَ وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يقضه ، لم يتقبل منه
ومن صامَ تطوُّعًا وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يقضه ، فإنه لا يتقبل منه
حتى يصومه))^(٢).

وجه الاستدلال :

وعدم المقبولية تدل على الحرمة ؛ لأنه لو جاز لما مُنِعَ القبول .

الدليل الثالث :

عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال :

((أن امرأةً من جُهَيْنَةَ ، جاءتْ إلى النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فقالتُ : إنَّ

أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا ؟ قَالَ :

((نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا ؛ أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَةً ؟

اقضوا الله ؛ فالله أحق بالوفاء))^(٣)

(١) - المسودة (ص ٣٤٧)

(٢) - ضعيف : رواه أحمد (٨٦٠٦) ، انظر العلل لابن أبي حاتم (١٤٦ / ٢ - ١٤٨) رقم (٧٦٨)

رقم (٧٦٨) ، وانظر السلسلة الضعيفة (٢ / ٢٣٥) رقم (٨٣٨) .

(٣) - رواه البخاري (١٨٥٢) .

وجه الاستدلال :

هذا أمر يقتضى الوجوب ، وتحرم مخالفته .

الدليل الرابع :

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت :

((كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا أُسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا

فِي شَعْبَانَ))^(١)

وجه الاستدلال :

أنه قد ورد عنها في (مصنف عبد الرزاق) عدم جواز التطوع

قبل قضاء رمضان ، يُرَوَى عنها :

((لا ، بل حتى تؤدي الحق))^(٢) ، وهذا يدل أنها لم تكن تتطوع

بالصوم ، وفهمها مقدم على فهم غيرها ، لاسيما ومعه إقرار النبي

(صلى الله عليه وسلم)

الدليل الخامس :

(١) - رواه البخاري : (١٨٤٩) ، ومسلم (١١٤٩) .

(٢) - إسناده ضعيف : رواه عبد الرزاق (٧٧١٧) فتح الباري (٤ / ٥٤٦)

وعن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا هريرة (رضي الله عنه)
وسأله رجل ، فقال : إن عليَّ رمضان ، وأنا أريد أن أتطوع في العشر .
قال : أبو هريرة (رضي الله عنه)

((لا ، بل ابدأ بحق الله فاقضه ، ثم تطوع بعد ما شئت)) (١) .

وجه الاستدلال :

أنه أمره بحق الله أولاً ، ونهاه عن التطوع قبله ، ولو كان يجوز لما نهاه .

الدليل السادس :

إن الصوم عبادة يدخل في جبرانها المال ، فلم يصح التطوع قبل
أداء فرضها كالحج (٢) .

قلت : فعلى ما ذكرناه فالقول بجواز التطوع - في الجملة - قبل
قضاء أيام رمضان هو قول المذاهب الأربعة ، على خلاف بينهم في
الجواز والكرهية ، خلا رواية عند الحنابلة ، وهي المذهب

((الترجيح)) :

(١) - إسناده صحيح : رواه عبد الرزاق (٧٧١٥) ، والبيهقي في الكبرى (٣٨٩٥)

(٢) - المغني (٣ / ١٠٤) الشرح الكبير على المقنع (٣ / ٤٧)

الراجح - في نظري والله تبارك وتعالى أعلى وأعلم ، إن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله بريئان - :

هو قول الجمهور بأنه يجوز التطوع قبل قضاء رمضان .

((برهان ذلك)) :

ما سبق ذكره من الأدلة ، ويؤيده :

((أولاً)) :

لو كان هذا شرطاً لبينه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقد قال عز وجل :

((وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا)) مريم / ٦٤

ولو كان هذا شرطاً لشاع وانتشر بين الصحابة (رضي الله عنهم) لاسيما مع وجود المقتضي وانتفاء المانع ، وشدة الحاجة لمعرفة ذلك .

((ثانياً)) :

القول بالجواز هو الموافق لمقاصد الشريعة من التيسير في النافلة

كما في : ١- صلاة النافلة :

تحرير المسائل والأقوال في أحكام صيام الستة من شوال

أ - تجوز أن يصلّيها قاعدًا مع قدرته على القيام .

ب - ويجوز أن يصلّيها لغير القبلة في السفر على الدابة .

٢- وكذلك صوم التطوع :

يجوز بنيّة من النهار (كما هو مذهب الجمهور)^(١) فالأصل في الشريعة

التخفيف في النافلة ، وهذا الذي يتناسب ويتمشى في الباب مع مسألتنا .

((ثالثًا)) :

ثم يؤيد ذلك قول أمنا عائشة (رضى الله عنها) :

((كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ

إِلَّا فِي شَعْبَانَ))^(٢)

فإن قيل : هي ما كانت تتطوع لشغلها بالنبي - صلى الله عليه وسلم - كما

ورد في آخر الحديث .

فالجواب : هذا كلام جيد ، لكنه مردود بالأيام التي كان يواظب النبي

(١) - هذا مذهب (الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة)

(٢) - رواه البخاري : (١٨٤٩) ، ومسلم (١١٤٩)

(صلى الله عليه وسلم) على صيامها كعاشوراء ويوم عرفة ، فانتفتت العلة

المُرادة هنا ؛ فما الذى يمنع أمنا عائشة (رضى الله عنها) الحريصة على

التقرب إلى الله ، واتباع النبي (صلى الله عليه وسلم) من الصيام؟!!

وهذا ظاهر لمن تأمله ، وبالله التوفيق .

((رابعًا)) :

هذا واجب موسع ، فجاز التطوع فيه قبل فرضه ، كالصلاة يتطوع في

وقتها قبل أدائها .

((خامسًا)) :

ويؤيده أن هذا الموافق لروح الشريعة من التيسير – لا سيما مع النساء –

فقد تحيض عشرة أيام في رمضان ، ومثلها في شوال ، فتُطالب بصوم ستة

عشر يومًا من عشرين لتدرك هذه الفضيلة ، فيشق ذلك عليها . وهذا يخالف

روح الشريعة في التخفيف ، لا سيما في النافلة ؛ حيث يُتسامح فيها ما لا

يُتسامح في الفريضة – كما سبق وبيناه –

((الجواب على أدلة المخالفين)) :

((أولاً)) :

((الجواب على أدلة من قال بالكراهة)) :

استدلالهم : أنه يلزم منه تأخير الواجب .

((الجواب)) :

التأخير أنواع :

(١) - تأخير مذموم ممنوع .

(٢) - وتأخير مشروع .

التأخير الممنوع المذموم :

كتأخير الصلاة عمدًا حتى يخرج وقتها ، وتأخير قضاء رمضان عمدًا حتى يأتي رمضان الآخر .

التأخير المشروع :

التأخير المأذون فيه شرعًا ، كما في هذا الباب ، فهذا لا شيء فيه .
وتقديم التطوع ، وتأخير القضاء في الباب ، من التأخير المأذون فيه .

استدلالهم : بأن الواجب مقدم .

((الجواب)) :

نعم ، الواجب مقدم عند التعارض ، وضيق الوقت الذي لا يسع غيره ،
وعند عدم الإذن الشرعي . وهاهنا في مسألتنا الإذن الشرعي الذي يدل
على الجواز موجود ، والواجب وقته موسع ، فلا محل لهذه المعارضة .

((ثانيًا)) :

((الجواب عن أدلة من قال بالحرمة)) :

استدلّاهم : بحديث

(١) ((من صام رمضان ، ثم أتبعه ستًا من شوال ، كان كصيام الدهر))

والأجر المذكور على صوم رمضان كاملاً ، وإتباعه بست من شوال ،

والقاعدة :

((الحكم إذا عُلق بشرط دل على انتفائه فيما عداه))

((الجواب)) :

الحديث خرج مخرج الغالب - في غير المعذور - ، فلا شرطية هنا

فإن قيل : كيف ذلك

وعامة النساء يكون عليهن أيام من رمضان للحيض ؟

فالجواب : من كان هذا حالها ، وتريد القضاء ؛ فيصح أن نقول أنها :

(صامت رمضان) .

((برهان ذلك)) :

قول النبي صلى الله عليه وسلم :

((من قام رمضان إيمانًا واحتسابًا عُفِر له ما تقدم من ذنبه)) (١).

(١) - رواه مسلم : (١١٦٤)

والمرأة الحائض لم تصم كل رمضان ، وهي داخلة في هذا الفضل المذكور في الحديث بالإجماع .

فإن قيل : لكن الذي أمرها بترك الصلاة هو الله عز وجل .

فالجواب : والذي أمرها بالفطر ، وعدم الصوم هو الله عز وجل .

ولئن سُمِّيَتْ (قائمة) لرمضان فيما لم تقضه - وهي الصلاة - فلأن تُسَمَّى

(صائمة) لرمضان فيما ستقضيه - وهو الصيام - من باب أولى ، والله

أعلم .

استدلالهم : بحديث

عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال :

((من أدركَ رمضانَ وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يقضه لم يتقبل منه ومن

صامَ تطوُّعًا وعليه من رمضانَ شيءٌ لم يقضه فإنه لا يتقبل منه حتى

يصومه)) (٢)

((الجواب)) :

أ - هذا الحديث لا يصح ؛ وأفته ابن لهية ، وهو سيئ الحفظ ، والحديث فيه

اضطراب في سنده ، كما قال ابن أبي حاتم . (١)

(١) - رواه البخاري (٢٠١٤) ، ومسلم (٧٦٠)

(٢) - ضعيف : رواه أحمد (٨٦٢١) واللفظ له ، والطبراني في الاوسط (٣٢٨٤)

تحرير المسائل والأقوال في أحكام صيام الستة من شوال

فالحديث إسناده ضعيف ، والقاعدة :

« الحديث الضعيف ليس بحجة في الأحكام » كما قال علماءنا (٢).

ب - ولو صح - تنزلاً - فلا حجة فيه ؛ لأنه يُحمل على من تطوع وعليه

رمضان قبل الماضي - كما هو ظاهر سياقه - (٣)

استدلالهم : بحديث

((..... اقضوا الله ؛ فالله أحق بالوفاء)) (٤)

((الجواب)) :

هذا عام مخصوص بحديث عائشة ؛ وبالنظر حيث أنه واجب موسع .

استدلالهم : بحديث

عن عائشة (رضي الله عنها) قالت :

((كان يكون عليّ الصَّوم من رمضان ، فما أستطيع أن أقضي إلا

في شعبان)) (١)

(١) - انظر العلل ابن أبي حاتم (٢ / ١٤٦ - ١٤٨) ، رقم (٧٦٨) ، وانظر السلسلة الضعيفة

(٢ / ٢٣٥) رقم (٨٣٨) .

(٢) - المجموع بشرح المذهب (١ / ٩٨) مقدمة المجموع

(٣) - وقد يُعارض هذا الجواب : بعموم الحديث (وعليه من رمضاي شيء) وهذا يشمل رمضان

الماضي ، وقيل الماضي . وعلى كل ، فقد ذكرنا هذا الجواب تعضيذاً ، وإلا فضعف الحديث يكفي ويُغني.

(٤) - رواه البخاري (١٨٥٢) .

وجه الاستدلال :

أنه قد ورد عنها في (مصنف عبد الرزاق) عدم جواز التطوع قبل قضاء رمضان ، وهذا يدل أنها لم تكن تتطوع بالصوم ، وفهمها مقدم على فهم غيرها ، لاسيما ومعه إقرار النبي (صلى الله عليه وسلم)

((الجواب)) :

ثبت العرش ، ثم انقش

ما ورد عنها في (مصنف عبد الرزاق) لا يصح سنداً فقد روته عجوز ، مبهمه ، فالأثر لا يُفرح به

استدلالهم : بحديث

وعن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا هريرة (رضي الله عنه)
وسأله رجل ، فقال : إن عليّ رمضان ، وأنا أريد أن أتطوع في العشر ؟
قال : ((لا ، بل ابدأ بحق الله فاقضه ، ثم تطوع بعد ما شئت))^(٢) .

(١) - رواه البخاري : (١٨٤٩) ، ومسلم (١١٤٩)

(٢) - إسناده صحيح : رواه عبد الرزاق (٧٧١٥) ، والبيهقي في الكبرى (٣٨٩٥)

((الجواب)) :

أ - هذا قول صحابي ، وقد خالفه إقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) ،
وفعل عائشة (رضى الله عنها) .

ب - ثم لا يلزم من أمره له بالقضاء أولاً قبل التطوع - الوجوب كما لا
يخفى .

استدلالهم :

بأن الصوم عبادة يدخل في جبرانها المال ، فلم يصح التطوع قبل أداء
فرضه كالحج (قاسوا الصيام على الحج) .

((الجواب)) :

أ - هذا قول ضعيف ، وهو محجوج بفعل عائشة (رضى الله عنها) ، وهذا
القياس مصادم لإقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) .

ب - ثم هذا قياس مع الفارق ؛ لأن الصوم عبادة تتكرر كل عام ، وهى
فريضة ، أما الحج : ففرضه في العمر مرة ، فكان (الصوم) فيه التخفيف
والتوسعة في القضاء فيه لتكراره .

ج - ولأن التطوع بالحج يمنع من فعل واجبه المعين ؛ بخلاف الصوم

خلاصة الكلام :

لا بأس بالشروع في صيام الأيام الستة قبل القضاء . وهذا مذهب عامة العلماء : به قال :

((الحنفية ، والمالكية ، و الشافعية ، والحنابلة - في رواية -)) .

على خلاف بينهم في الجواز والكراهة .

- ولم يخالف إلا الحنابلة في الرواية المشهورة عندهم .

- فعلى ما ذكرناه : لا حرج على المرأة أن تبدأ بست من

شوال قبل قضاء ما عليها من أيام رمضان - والله أعلى وأعلم -

وبالله التوفيق .

((فصل في جملة من المسائل نذكرها باختصار))

((المسألة الثامنة))

((وهل يجوز أن يصوم قضاء رمضان بنية الأيام الستة من شوال؟))

وهذه مسألة مهمة ، ويكثر السؤال عنها ، وسأذكرها باختصار
ولعلنا نحررها ، ونبسطها في موطن آخر - إن شاء الله -
هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء

وأصل النزاع فيها يتعلق بمسألة : ((تشريك النية في العبادات))

والتشريك هنا خصوصاً فرع عليها ، وللعلماء في هذه المسألة مسالك لها تفاصيل ((ليس هذا مقام الكلام عليها))

والعلماء اختلفوا في هذه المسألة (نية التطوع والقضاء) على أقوال:

القول الأول :

منهم من قال بالجواز ، فيقع له القضاء ، والستة من شوال

وهذا قول مذهب المالكية ، وجماعة من الشافعية ، ورواية عند

الحنابلة (١)

القول الثاني :

يجزئ عن أحدهما دون الآخر ، وهو مذهب الحنفية (٢)

ومن قال يجزئ عن أحدهما ، واختلفوا فيما بينهم :

هل يقع عن الفرض أو النفل ؟

أ- منهم من قال يقع عن الفرض - القضاء - به قال أبو يوسف من

الحنفية (٣)

(١) - الشح الكبير للدردير ، وحاشية الدسوقي (١ / ٥١٨) ، نهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩)

كشف المخدرات (١ / ٢٧٦)

(٢) - بدائع الصنائع (٢ / ٦٠٥)

(٣) - بدائع الصنائع (٢ / ٦٠٥)

ب - ومنهم من قال يقع عن النافلة ، وهذا قول محمد بن الحسن من الحنفية (١)

القول الثالث :

لا يصح ، ولا يجزئ عن أحدهما
قول بعض الشافعية ، وهو رواية عند الحنابلة
وهو مذهب الظاهرية (٢)

القول الرابع :

ومنهم من قال بالجواز ولكن أجره أدني ، وأقل ممن لم يُشرك بين العبادتين ، وهذا قول بعض الشافعية (٣)

وخلاصة الكلام (في نظري):

أنه لا يجزئ التشريك بين قضاء رمضان ، وصيام الأيام الستة من شوال - على الصحيح من أقوال أهل العلم -

(١) - بدائع الصنائع (٢ / ٦٠٥)

(٢) - الفروع (٤ / ٤٥٦) ، المحلى مسألة رقم (٧٣١)

(٣) - نهاية المحتاج (٣ / ٢٣٩)

برهان ذلك :

أ - لأنه لو جاز التشريك (الفرض مع النفل) لجاز الاقتصار علي

أداء الصلوات المفروضة ، ويُشَرِّك معها نيَّة أداء السنن القبلية

والبعدية ، وهذا باطل لا يصح - نعني : الإجزاء عن الفرض

والنفل - فكذلك في هذه المسألة . والله أعلم

ب - ولأنه أيسر ، ولو جاز لبينه لنا النبي صلى الله عليه وسلم

وهو ميسر على الأمة ، وما خير بين أمرين إلا واختار أيسرهما ما

لم يكن إثماً .

ج - ولأن الأصل أن المشغول لا يُشغل ، ويوم القضاء مشغول

بالفريضة فلا يسع غيرها

وبالله التوفيق .

((المسألة التاسعة))

((وهل يجوز الجمع بين نية صيام الستة من شوال مع أيام البيض؟))

وخلاصة الكلام (في نظري):

نعم يجوز - على الراجح من أقوال أهل العلم - فلو صام الأيام

الستة من شوال في أيام البيض ونوى الجميع جاز

- وكذلك لو صام الأيام الستة من شوال يوم الاثنين والخميس

ونوى الجميع جاز (والله أعلم)

((المسألة العاشرة))

((من فاته صيام الأيام الستة من شوال بعذر ، أو مرض هل

يُشرع له القضاء ؟ ويكون له نفس الأجر ؟))

اختلف أهل العلم في هذه المسألة ، وهي مبنية على أصل وهو :

هل النافلة المؤقتة بوقت معين يجوز قضاؤها بعد فوات وانسلاخ

وقتها ؟ وأيضا : هل الفضل المتعلق بحديث صيام الستة من شوال

خاص بشوال أو يتعدى غيره ؟

وقد سبق وذكرنا هذه المسألة بالتفصيل - نعني : مسألة هل الفضل

يتعلق بشوال أم يتعداه ؟ وذكرنا خلاف العلماء فيها - (١)

فمن قال من العلماء : أن الفضل خصوصية لشوال ، فسيقول :

الذي يقضي ليس له نفس الفضل المذكور

ومن قال : الفضل ليس لشوال وحسب ، فسيقول :

له أن يصوم في غيره ، وله نفس الفضل

وأما قضاء النافلة المؤقتة ، فيه نزاع بين العلماء :

القول الأول :

يجوز القضاء ، لأنه يُشرع قضاء النافلة (٢)

لما ورد في الصحيح : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

((يا عمران، هل صُمتَ من سرَّرَ هذا الشهرَ شيئاً؟ قال: لا، قال: فإذا

أفطرتَ، فصُمُّ يومين مكانه)) (١)

(١) - انظر : (ص ٢٠)

(٢) - القول بجواز قضاء النافلة به قال: (بعض الحنفية، والشافعية ، والحنابلة في رواية وهي المذهب)

انظر : المجموع بشرح المهذب (٤ / ٤٣) ، ومجموع الفتاوى (٢٣ / ١٢٧)

والإنصاف (١٨٧ / ٢)

أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((من لم يُصلِّ ركعتي الفجر فليُصلِّهما بعد ما تطلع الشمس)) (٢)

وغير ذلك من النصوص التي تدل على جواز القضاء

القول الثاني :

من العلماء من قال العبادة الموقته بوقت لا يشرع قضاؤها بعد

فوات وقتها . (٣)

لأنها شرعت في الوقت لحكمة ، فإذا انسلخ فانت الحكمة

والله أعلم .

(١) - رواه أحمد (١٩٩٧١) واللفظ له ، والبخاري (١٩٨٣) ، ومسلم (١١٦١)

وأبو داود (٢٣٢٨) ، والنسائي في الكبرى (٢٨٦٨)

(٢) - صحيح : رواه الترمذي (٤٢٣) واللفظ له ، وابن خزيمة (١١١٧) وغيرهما .

(٣) - القول بعدم جواز قضاء النافلة قال به (أبو حنيفة ، ومالك ، وأحمد في رواية) انظر : المجموع

بشرح المهذب (٤٣ / ٤) ، ومجموع الفتاوى (١٢٧ / ٢٣) ، والإنصاف (١٨٧ / ٢)

((المسألة الحادية عشرة)) :

((ما حكم بداية صوم الأيام الستة من شوال في يوم العيد ؟))

وهل يجوز بدء صيام الأيام الستة من شوال في اليوم الأول من شوال ؟

((الجواب)) :

لا يجوز صيام اليوم الأول من شوال لأنه يوم عيد ، وفي الصحيحين عن أبي عبيد مولى ابن أزره ، قال :

((شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: هَذَا يَوْمَانِ نَهَى

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْيَوْمُ

الْآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ))^(١)

عن أبي سعيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

((نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ))^(٢)

وقد نقل غير واحد من العلماء على حرمة صيام هذا اليوم^(٣)

- ولو صام لا ينعقد صومه ، ويبطل ، ويأثم ، وهذا قول عامة

العلماء .

(١) - رواه البخاري (١٩٩٠) ومسلم (١١٣٧)

(٢) - رواه البخاري (١٩٩١) ومسلم (٨٢٧)

(٣) - الإشراف لابن المنذر (٣ / ١٥٣) ، مراتب الإجماع لابن حزم (ص ٤٠) ، المجموع بشرح

المهذب (٦ / ٤٤٠)

((المسألة الأخيرة)) :

((ما هي ثمرات ، وحكم صيام الأيام الستة من شوال ؟))

((إكمال أجر صيام الدهر))

١- نستكمل بها بعد رمضان أجر صيام الدهر (السنة)^(١)

((أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم))

٢- اتباع النبي - صلى الله عليه وسلم - وتطبيق سنته

(١) - لطائف المعارف (ص ٢٩٩)

((شكر للنعمة))

٣- هذا الصيام هو شكر الله على نعمة بلاغ رمضان ، والتوفيق فيه

للطاعات والخيرات (١)

((جبران للنقص))

٤- الصيام في شعبان ، وشوال بالنسبة لرمضان كصلاة السنن

الرواتب قبل وبعد الفريضة ، ففيها جبران النقص والخلل في

الفرض ، وكذلك الصيام قبل وبعد الفرض (٢)

((من علامات القبول إن شاء الله))

٥- أنه إن شاء الله من علامات القبول ، فإن من علامات القبول أن

يوفق العبد للطاعة بعد الطاعة ، والحسنة بعد الحسنة ، كما قال:

بعض علمائنا (١)

(١) - مستقى من المصدر السابق (ص ٣٠١)

(٢) - لطائف المعارف (ص ٢٩٩)

((رحمة الله العظيمة بالعباد))

٦- فالمسلم يستحضر أن الله شرع له صوم هذه الأيام ؛ ليزيد أجره ويرتفع عند ربه ، ولولا أن شرع الله لنا صيام هذه الأيام وجاء الحث عليها على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ، لربما غفل المسلم عن صوم هذه الأيام ، فانظر لرحمة الله يتشريعه ما يزيد أجرنا ، ولولا تشريعه لربما غفلنا عن الصيام في هذه الأيام ، فالضلل لله أولاً وأخراً .

وتأمل !! شرعها في شوال ، والمسلم حديث عهد بصوم ، فيسهل عليه الإتيان بها ، والفوز بثوابها وأجرها ، فسبحان الله الرحمن الرحيم .

((الرغبة في طاعة الله))

٧- فيها إظهار المسلم لرغبته في عمل الصالحات ، والإقبال على خالقه ومولاه - عز وجل -

((لعل الله يحبك بها))

٨ - بصيام هذه الأيام زيادة قُرب العبد من ربه ، وكسب رضاه ومحبته،

قال النبيّ - صلى الله عليه وسلم - فيما يرويه عن ربه - عزّ وجلّ - :

((ما يزالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَاقِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ : كُنْتُ سَمَعَهُ

الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ

الَّتِي يَمْشِي بِهَا وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ)) (١)

٩ - هذا فضلًا عن فضائل الصوم عمومًا ، فهو جُنة ، ويباعد عن النار ،

ويشفع للعبد ، وثوابه عظيم يجزي الله به ثوابًا عظيمًا إلخ

(١) - رواه البخاري (٦٥٠٢)

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله (صلى الله عليه وسلم) أما بعد

هذا ما تيسر لنا جمعه في هذا الباب ، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وأسأل الله الكريم أن يجعلني ممن وُقِّقَ لمراده القويم ، وأن يجعله خالصاً
لوجهه الكريم ، ويقبله من عبده المسكين ، وينفع به المسلمين ، إنه جواد
كريم .

وأسأله (سبحانه وتعالى) أن يجمعنا على ما يرضيه ، وأن يرفع عن الأمة
البلاء ، والوباء ، والغمة ، وأن يتوب علينا لنتوب ، ويهدنا إلى مرضيه ،
ويعتق رقابنا من النار ؛ إنه بالإجابة كفيل ، وهو على كل شيء قدير وهو

حسبنا ونعم الوكيل وصلِّ اللهم وسلم وبارك على محمد وعلى آله وصحبه
وسلم .

وكتبه / أبو عبد الله

محمد أنور محمد مرسال

الرابع من شوال (١٤٤١) ، الموافق ٢٧ / مايو / ٢٠٢٠

فهرس الموضوعات

- مقدمة الأستاذ الدكتور محمد حسن عبد الغفار ص ٢
- مقدمة المصنف ص ٤
- ما حكم صيام الأيام الستة من شوال؟ ص ٨
- توجيه علماء المالكية لقول مالك بكراهة صيام الستة من شوال ص ١١
- عذر الإمام مالك رحمه الله في اختياره الكراهة ص ١٤
- إشكالان والجواب عليهما ص ١٤
- ما هو أفضل شهر لصيام الأيام الستة عند العلماء؟ ص ١٧

هل صيام الأيام الستة في غير شوال يترتب عليه نفس الأجر ... ص ٢٠

هل يجوز تفريق صيام الأيام الستة ، أم يشترط التتابع؟..... ص ٢٤

فهل التتابع بعد العيد مباشرة أفضل ، أو التفريق أفضل؟..... ص ٢٧

هل المقصود : ثواب صوم الدهر فرضًا أم نفلًا؟..... ص ٣٣

وهل يجوز لمن عليه أيام قضاء من رمضان بعذر- كمريض أو حائض -

أن يصوم الأيام الستة قبل قضاء ما عليه؟..... ص ٣٨

أدلة الترجيح ووجوه دلائله..... ص ٤٥

مناقشة أدلة المانعين..... ص ٤٩

(فصل في جملة من المسائل نذكرها باختصار)..... ص ٥٧

وهل يجوز أن يصوم قضاء رمضان بنية الأيام الستة؟..... ص ٥٧

وهل يجوز الجمع بين نية صيام الأيام الستة من شوال ، مع صيام أيام

البيض؟..... ص ٦١

من فاته صيام الأيام الستة من شوال بعذر أو مرض هل يُشرع

له القضاء ؟ ويكون له نفس الأجر..... ص ٦٢

ما حكم بداية صوم الأيام الستة من شوال في يوم العيد؟..... ص ٦٥

بعض ثمرات ، وحكم صيام الأيام الستة من شوال ؟..... ص ٦٧

الخاتمة ص ٧١

فهرس الموضوعات ص ٧٢